الأمن السياحي ودوره في تحقيق السياحة المستدامة:
إشارة لتجربة الجزائر
Tourist security and its role in achieving sustainable tourism: "A reference to experience of Algeria "

سنوسي عياشي
جامعة 8 ماي 1945 قالمة، مخبر الدراسات القانونية البيئية، *Senouci.ayachi@univ-guelma.dz*
بوقنور إسماعيل*
جامعة 8 ماي 1945 قالمة، مخبر الدراسات القانونية البيئية، *Bouguennour.ismail@univ-guelma.dz*

تاريخ الاستلام 2021/08/17 تاريخ القبول 2021/10/19

الملخص

السياحة من المجالات الاقتصادية الحيوية للكثير من دول العالم؛ فالدراسات الحديثة تؤكد بأنها صناعة قائمة بذاتها، متسارعة النمو، لها انعكاسات متعددة الابعاد على الفرد و المجتمع. لذلك شكلت أحد البدائل الاقتصادية المتاحة للعديد من الدول. غير أن تطورها ونجاح مسارها محكوم بتوفر شرط الأمن اللازم و الضروري لجذب السواح، وتشجيعهم على التنقل لمختلف المقاصد السياحية بكل اطمئنان. وتجادل الدراسة حول مدى تحقيق الأمن السياحي لغرض الوصول إلى الإستدامة المطلوبة والمرجوة.

فالأمن بمفهومه الواسع يتضمن مختلف جوانب النشاط الإنساني؛ و من ضمنها جانب الأمن السياحي. حاليا ؛ تبدل الجزائر جهودا لإرساء دعائم توفير الامن السياحي هيكليا و قانونيا، لضمان نهضتها السياحية؛ تماشيا مع رؤيتها المستقبلية لقطاع السياحة آفاق 2030، لهذا فإن الهدف من الدراسة هو الوقوف على أهم محطات السياحة في الجزائر بدرجة كبيرة، و مدى تحقيقها للأمن السياحي.

الكلمات المفتاحية: سياحة ، سياحة مستدامة ، سائح ، أمن ، أمن سياحي

* المؤلف المرسل

Abstract:

Tourism is one of vital economic areas, recent studies confirm that it is a self sufficient industry ; with a rapid growth . It has multidimensional repercussions on the individual and society ; it has become one of the vital economic . However ; the itinerary is governed by creating the necessary security conditions to attract tourists

and encourage them to travel to various tourist destinations with insurance . The study argues about the extent to which tourism security is achieved in order to reach the desired and desired sustainability.

Security; in its broadest sens encompasses various aspects of human activity , including the aspect of tourism security. Algeria is currently trying to lay the foundations for tourism security structurally and legally to ensure its tourism renaissance according to the vision of future tourism to horizon 2030 . Therefore, the aim of the study is to identify the most important tourism stations in Algeria to a large extent, and the extent to which they achieve tourism security.

Keywords: *Tourism, Sustainble tourism, Tourist, Security , Tourist Securitys*

مقدمة:

أصبحت السياحة اليوم من أكبر الصناعات ذات التأثير البارز في النواحي الاقتصادية و الثقافي والاجتماعية وحتى البيئية؛ بمعدل نمو جد متسارع ، و تعتبر مصدرا خالقا للثروة و معززا للدخل الوطني بالعملة الصعبة؛ وكمثال على ذلك أوربا باعتبارها قطبا سياحيا عالميا بامتياز؛ فقد حقق لها النشاط السياحي في سنة 2019 ما قيمته 407 مليار دولار من الإيرادات مع توفير أكثر من 27 مليون فرصة عمل _ حسب بيان الأمين العام لمنظمة السياحة العالمية الصادر في 15 أفريل 2020 _ .

من هنا؛ ندرك أن السياحة قد تكون محركا اقتصاديا استراتيجيا لعجلة التنمية الشاملة و المستدامة ؛ ضف الى ذلك فالسياحة تعد قاطرة اقتصادية بامتياز لقطاعات تنموية أخرى (كقطاع النقل، الصحة، الثقافة، الخدمات: فندقة، اطعام، اتصالات..)، لكن النهوض بالسياحة وازدهارها محكوم بثلاثة شروط أساسية: توفير الهياكل السياحية، توفير الخدمات وشرط توفير الامن بمفهومه الواسع و الشامل وكذا مفهومه الضيق و المتعلق بالجانب السياحي.

إشكالية البحث:

تسعى الورقة البحثية لتحديد طبيعة علاقة الامن السياحي بعملية النهوض بقطاع السياحة المستدامة؛ ومدي الارتباط العضوي للأخيرة بشرط الأمن؛ مع التطرق لملامح تجربة الجزائر في مجال توفير الامن السياحي لضمان بناء وتنشيط سياحة مستدامة.

ومنه نطرح الإشكالية التالية: ماهو دور الأمن السياحي في تحقيق السياحة المستدامة في الجزائر؟

. فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها: أن توفر السياحة المستدامة مرتبط بوجود مستوى عال من الأمن السياحي

أهمية الموضوع: تنبع أساسا من القيمة الاستراتيجية لشرط الأمن بشموليته والأمن السياحي تحديدا على عملية النهوض بالنشاط السياحي وضمان استدامته. فعلاقة الأمن السياحي بالسياحة يفترض علاقة طردية؛ بمعني كلما توفر الأمن وازدهر ازدهرت معه السياحة واستدامت والعكس صحيح.

أهداف الدراسة : تهدف الدراسة أساسا إلى :

1. ابراز مفهوم الأمن السياحي.
2. ابراز العلاقة التفاعلية بين متغير الأمن السياحي ومتغير السياجة المستدامة.
3. الإشارة لجهود الجزائر فيما يخص توفير الامن السياحي؛ سعيا للنهوض بقطاع السياحة ولتلميع وتسويق صورتها كمقصد سياحي محلي وإقليمي ودولي.

منهجية الدراسة : اعتمدت الدراسة على:

- المنهج الوصفي لتماشيه مع طبيعة الموضوع لرصد و تحليل ظاهرتي الأمن السياحي و السياحة المستدامة و العلاقة بينهما
- منهج دراسة حالة باعتبار الدراسة أشارت لتجربة الجزائر في مجال توفير الأمن السياحي.

الأمن السياحي والسياحة المستدامة: محاولة الفهم

في هذا الجزء من الدراسة سوف نحاول تحديد أهم المفاهيم والمتغيرات، والإطار المفهومي لكل منها:

السياحة: أبرزت الدراسات السياحية الحديثة الكثير من التعاريف لمفهوم السياحة؛ وتؤكد هذه الاختلافات عدم وجود اتفاق منهجي بين الباحثين لوضع تعريف موحد لمصطلح السياحة؛ نظرا لتعقد الظاهرة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية و حتى البيئية؛ وعليه نرصد ثلاثة اتجاهات لتعريف السياحة

السياحة كنشاط ترفيهي اجتماعي : السياحة ظاهرة تتولد عن الحاجة الملحة الى الترفيه و تغيير الأجواء؛ كما أنها تمثل الشعور الفطري للاستمتاع بجمال الطبيعة والسفر إلى أماكن لها سحر و طبيعة متميزة[1]؛ يعتبر هذا أول تعريف للسياحة؛ جاء به الألماني فرويلر جوبير (Freuller.G) سنة 1905.

جاء أيضا في نفس الاتجاه ؛ تعريف السياحة _ حسب وزارة الاقتصاد لدولة الامارات العربية المتحدة _ : السياحة حركة اجتماعية اختيارية تهدف الى الترفيه و الاستمتاع الذهني و البدني والروحي ؛ مرتبطة بتغيير المكان وقتيا وتلقائيا و ليس لأسباب تجارية أو حرفية[2].

السياحة كنشاط اقتصادي: هناك من المحللين من يربط تعريف مفهوم السياحة بالبعد الاقتصادي، على أساس السياحة في الأصل تعتبر نشاطا اقتصاديا؛ مثل تعريف النمساوي شوليرد شراتنهومن *(Schullard.H)*، والذي يعتبر السياحة من الناحية الإصطلاحية على أنها: العمليات الاقتصادية التي تتعلق بوفود و إقامة الأجانب بصفة مؤقتة داخل حدود دولة معينة[3]. أو كما يرى الاقتصادي الأمريكي بال *(Bull)* السياحة بشكل مختلف فيعرفها بأنها: نشاط يشمل السلوك الإنساني واستخدام للموارد و تفاعل مع الناس و الاقتصاد و البيئة[4].

السياحة كصناعة: هناك من عرف السياحة على أساس أنها صناعة ؛ على غرار الأمريكي كون ليبر *(K.Leuper)* إذ يؤكد بأن السياحة كصناعة تحتوي على منشآت ومنظمات وتسهيلات تشبع احتياجات الفرد السائح؛ غير أن هناك من المحللين من يرى بأن السياحة في الواقع ليست بصناعة وإنما تحتوي على العديد من الصناعات المرتبطة مع بعضها البعض من خلال دورها في امداد الفرد السائح بكل متطلباته.[5]

كما نرصد تعريف منظمة السياحة العالمية والتي جمعت فيه بين الترفيه وبعد النشاط الاقتصادي : السياحة تشمل أنشطة الأفراد المسافرين و الباقين في أماكن خارج بيئتهم ليس لأكثر من سنة كاملة لقضاء وقت فراغ وللأعمال غير التجارية الربحية و لأغراض أخرى.[6]

وعليه؛ يمكن استنتاج من التعاريف السابقة للسياحة بأنها تقاطع للأبعاد الثلاثة :

- بعد طبيعي-ترفيهي يتمثل في تحركات وتنقلات الافراد السواح من أماكن اقامتهم الى مقاصد أخرى بهدف الترفيه و الاستجمام وأغراض ترفيهية أخرى .
- بعد اقتصادي يتمثل في المتغير الاقتصادي الذي يتأثر بالإنفاق السياحي ومدى جاهزية الدولة المضيفة لتلبية متطلبات السواح.
- بعد اجتماعي _ سلوكي كنتيجة حتمية من تلاقح الفرد السائح بالنسيج الاجتماعي للمقصد السياحي .

مما سبق يمكن وضع التعريف الاجرائي لمفهوم السياحة كالتالي : السياحة نشاط انساني مبهج يتضمن انتقال الناس الى مقاصد سياحية خارج موطن اقامتهم المعتاد لأغراض مختلفة (ترفيه، علاج، استجمام، تخييم، أعمال، ....) عدا الإقامة و العمل المربح. من هنا نستنتج أن هناك اتفاق مفاهيمي على تقييد مصطلح/مفهوم السياحة بثلاثة قيود وهي :

- ✓ الغرض من الرحلة السياحية (اقصاء الأنشطة الربحية والإقامة الدائمة).
- ✓ المسافة (الانتقال خارج مقر اقامة الفرد السائح).
- ✓ مدة الرحلة السياحية (أكثر من أربعة وعشرون ساعة وأقل من سنة).

في مفهوم السائح: حسب تعريف منظمة السياحة العالمية الذي قدمته للأمم المتحدة، السائح هو كل شخص يقيم خارج بلده الأصلي المعتاد خلال فترة تزيد عن أربعة وعشرين ساعة، و تقل عن عام على أن لا تتحول الى إقامة دائمة[7].

يشير التعريف إلى الأشخاص الذين يـقيمون أقـل من أربعة و عشرين ساعة في الدولة التي يزورنها ؛ يطلق عليهم مصطلح الزوار المؤقتون (الاقتصادي، 1963)[8]. كما نشير فقط أن صفة سائح تطلق على كل شخص ينتقل من مكان اقامته المعتاد الى مكان آخر بشرط توفر شرطين أساسين[9]:

- شرط المسافة: كل انسان يقطع مسافة أربعين كم (40كم/25 ميل) كي يعتبر سائحا و قد رفع الحد في بعض الدول الى مئة و ستون كم (160كم/100 ميل).
- شرط بقاء ليلة كاملة في مكان المزار (على الأقل).

طبعا؛ إضافة لشرطي: عدم الإقامة الدائمة في مكان المقصد السياحي، وعدم الكسب والربحية أثناء الزيارة السياحية.

ماذا نقصد بالسياحة المستدامة : السياحة المستدامة هي تلبية حاجات السياح ومتطلباتهم دون الاخلال بحقوق الأجيال اللاحقة في احتياجاتهم للاستمتاع ببيئة سياحية سليمة [10]، كما أن السياحة المستدامة هي نقطة تلاقي بين ما يحتاجه السائح والمواطن المحلي المضيف له؛ بحيث تتم ادارة جميع الموارد الاقتصادية والسوسيوثقافية والبيئية بطريقة متوازنة، تلبي حاجة السائح دون الاخلال بالواقع الحضاري والنمط البيئي والتنوع الحيوي للبلد المضيف.[11]

كما عرفت بأنها : تمثل توافق بين الربح الاقتصادي للبلد المضيف و حماية التراث و التنمية الاجتماعية ، فهي سياحة قابلة للاستمرار من وجهة نظر اقتصادية و اجتماعية دون الاخلال بالبيئة أو حتى الثقافة المحلية.[12]

تتكون السياحة المستدامة من عنصرين:

- عنصر مادي: ويتجلى في العمل على المحافظة على معادلة متوازنة لاستغلال و ادارة كل الموارد (مهما كانت طبيعتها) بين الأجيال الحاضرة و الأجيال اللاحقة[13].

- عنصر معنوي : ويتجلى في كون السياحة من الناحية الاجتماعية و الثقافية تؤدي الى تقابلات واحتكاكات بين ثقافات مختلفة (ثقافة دولة السائح و ثقافة الدولة المضيفة) ؛ و لهذا يتعين الاستجابة لحاجات ورغبات ثلاثة فئات[14]:

- السائح: بما يتلاءم مع رغباته واحتياجاته.
- موظفو السياحة: بتحسين ظروف عملهم وفرص التأهيل.
- سكان المقصد السياحي : بأن يتلاءم المنتج السياحي مع الثقافة المحلية، و أن يساهم في رفع مستوى الدخل المحلي وإلا تعرض المنتج السياحي للرفض المحلي .

الأمن السياحي، وطبيعة العلاقة مع المفاهيم المشابهة:

* تعريف الامن : المختصون في الامن و الاستراتيجية يعترفون صراحة بغموض و تعقد مفهوم الأمن لدرجة لم يستطيعوا صياغة تعريفا موحدا له . غير أنه يمكن رصد التعاريف التالية:

- الامن التقليدي : يتمحور أساسا حول حماية إقليم الدولة من التهديدات الخارجية خاصة بعد تزايد النزاعات الدولية و انتشار الأسلحة و نمو الجرائم العابرة للقارات.[15]
- الأمن الإنساني (الشامل):

لكن مضمون الامن التقليدي تأثر بتنوع طبيعة التهديدات فنجد[16]:

✓ التهديدات الاجتماعية: الأمية ، البطالة ، الهجرة غير الشرعية، الفقر، الجوع، الامراض والأوبئة

✓ التهديدات الاقتصادية: تحديات العولمة والاقتصاد الحر، تبييض الأموال، الاتجار بالبشر، تجارة المخدرات

✓ التهديدات الثقافية: المجتمعات الافتراضيات الشبكية.

✓ التهديدات البيئية: احتباس حراري، جفاف، تصحر.

إضافة لتصدر قضايا حقوق الانسان وأمن الإنسانية للمشهد الدولي أخذ الأمن الإنساني طابعا إنسانيا، بمعنى أصبح يتمحور حول حماية الفرد وكل ما يهدد حياته وممتلكاته، مما مهد لبروز مقاربة "الأمن الإنساني" والذي تم ابتكاره سنة 1994 من طرف علب التفكير الغربية ، وتبنته الأمم المتحدة ، بحيث حدد له سبعة مجالات وهي: الامن الاقتصادي، الامن الغذائي، الامن الصحي، الامن البيئي، الامن الشخصي، الامن الجماعي، الامن السياسي.[17]

.تعريف الامن السياحي: مفهوم الامن الإنساني يشمل إذن جميع الانشغالات الإنسانية والأخلاقية والحضارية المتعددة و التي يحرص الانسان على تحقيقها في ظل بيئة آمنة ومستقرة؛ مما يجعل من مقاربة الامن الإنساني مقاربة متكاملة وليست فقط مقاربة دفاعية (الامن التقليدي)؛ وباعتبار السياحة جانبا حضاريا إنسانيا ؛ فمقاربة الامن الإنساني تشملها تحت بند الامن الاقتصادي باعتبار السياحة قطاعا اقتصاديا بالدرجة الأولى ويتطلب استثمارات خاصة للنهوض به [18] .

إذن؛ يعد الامن السياحي جزءا من الامن الاقتصادي و الذي يعتبر بدوره جزءا من الامن الإنساني (الامن الشامل) ، ويقصد به جميع الأنشطة الإدارية والأمنية التي تستهدف تأمين مسار الأنشطة السياحية في بيئة آمنة يسودها الاطمئنان وبدون معيقات[19].

فالأمن السياحي يتحقق من خلال تسخير الظروف الملائمة من خلال توفير كل المتطلبات التي تجعل إقامة السائح آمنة و سعيدة؛ وبما يوفر له كل احتياجاته الضرورية والترفيهية. ويشمل مفهوم الامن السياحي[20]:

1) توفير أمن المنشآت السياحية المختلفة (فنادق ، منتجعات، اقامات ، قري سياحية.

2) ضمان أمن السائح خلال كامل فترة اقامته في المقصد السياحي (من رعاية صحية، نظافة محل الإقامة، تأمين تنقلات السائح ، ...).

3) توفير الامن الجنائي للسائح والسلامة العامة له.

4) ارتباط الامن السياحي مع الامن البيئي باعتبار المحافظة على البيئة يدخل ضمن أولويات الامن السياحي.

5) توفير الحماية والامن للعاملين في قطاع السياحة بما يضمن فعاليتهم داخل التنظيم السياحي .

خصائص الامن السياحي: حتى وإن كان الامن السياحي جزء من الامن الاقتصادي ، فإن له بعض الخصوصية التي تميزه عن غيره؛ باعتبار السياحة مجال يتصف بدرجة مخاطرة شديدة وتتأثر بشدة و بسرعة مع الأوضاع السياسية والاجتماعية والأمنية؛ فالسياحة سريعة الاستجابة لكل تهديد أمني خارجي، وعليه يمكن رصد الخصائص التي تميز الامن السياحي[21]:

* الأمن السياحي موسمي في الغالب ، حيث يرتبط بمواسم العطل السنوية والاجازات الصيفية وكذا بعض المواسم الدينية.

* يتميز الامن السياحي بحساسية شديدة للظروف السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية في دول المقصد السياحي؛ مما يحتم على الدول المضيفة اتخاذ الإجراءات اللازمة لطمأنة السائح و صمان إقامته ورحلته السياحية في ظروف آمنة .

* يتسم بحساسية مفرطة لأي تهديد أمني أو صراع خارجي (إقليمي أو من دول الجوار).

* تتعدد استراتيجيات الامن السياحي بتعدد أنواع السياحة (سياحة داخلية، دينية، بيئية، شاطئية،...) وعليه فلكل نمط سياحي مقاربته الأمنية الخاصة به.

*يتميز الامن السياحي بتغطيته للكثير من المخاطر: الطبيعية، الجنائية، الأخلاقية، مخالفات تخص المنشآت السياحية، مخالفات تمس العقار السياحي، .....

* يتميز الامن السياحي بخصوصية تعدد الأجهزة الإدارية والأمنية العاملة في مجاله وتعقد وتشابك إجراءات ضبط ما ينجم عنها من جرائم عند مخالفتها.

التخطيط الاستراتيجي السياحي:

عالم الادارة الفرنسي هنري فايول يرى أن التخطيط يرمز لعملية التنبؤ بما سيكون عليه الوضع مستقبلا للاستعداد له [22]، أما جوتزGOTZ يرى أن التخطيط عملية اختيار و أن مشكلة التخطيط تبرز عندما يكتشف أن هناك عدة حلول وبدائل لمسألة معينة.[23]

بينما يرى بانات BANNETT ؛ التخطيط عملية تحديد أهداف المشروع و الآليات اللازمة لتوجيه الافراد لتحقيق هده الاهداف باقل تكلفة ممكنة (جهدا ووقتا ومالا).[24]

عموما ؛ التعريف الاجرائي للتخطيط : هو عملية ذهنية تتعلق بالتفكير في تحديد أهداف مستقبلية وآليات تحقيقها مع استشراف عقبات تحقيق هاته الاهداف و الاستعداد لوضع تصور لمجموعة من البدائل .

التخطيط الاستراتيجي : نعني به ذلك التخطيط طويل المدى و الذي يصاغ من طرف الادارة المركزية (العليا).

التخطيط الاستراتيجي السياحي : يقصد به رسم استراتيجية تقديرية مستقبلية للنشاط السياحي في دولة معينة ؛ تخص مجالا زمانيا محددا؛ ويقتضي ذلك :

- حصر كل المواد السياحية المتاحة.
- تحديد الاهداف (القريبة , المتوسطة و البعيدة المدى).
- وضع الآليات (مع رصد الميزانيات) لتحقيق الاهداف المسطرة.

وهذا بهدف تحقيق تنمية سياحية منتظمة و مستدامة من خلال تنفيذ استراتيجية تتميز ب[25]:

- الشمول : شامل لكل اوجه التنمية (اقتصاديا, اجتماعيا, ثقافيا, بيئيا,...).
- التكامل: الأخذ بعين الاعتبار كل العناصر المختلفة و المتداخلة ضمن استراتيجية هادفة (مثال: عنصر الثقافة المحلية و طلبات السائح الاجنبي)
- المرونة: استراتيجية قابلة للتعديل حسب متغيرات البيئة الداخلية و الخارجية (أزمة كورونا نموذجا).

تبرز أهمية و ضرورة التخطيط الاستراتيجي السياحي في عدة مسائل؛ أهمها :

- شدة المنافسة في السوق العالمية للسياحة..
- انتشار ثقافة الترويج و التسويق السياحي في كبرى الدول السياحية.
- الحاجة الملحة لحوكمة استغلال الموارد المتاحة (البشرية , المادية , المالية).
- تعدد و تنوع المواقع السياحية.

التخطيط الاستراتيجي كأداة للارتقاء بالأمن السياحي

ترتبط السياحة ارتباطا وثيقا ببقية القطاعات الاقتصادية الأخرى وتتشابك معها تنظيميا، وعليه فإن التخطيط الاستراتيجي السياحي جد ضروري لضمان التناسق بين قطاع السياحة والقطاعات الاقتصادية الأخرى (قطاع النقل ، الصحة ، الثقافة ، الاتصالات ، قطاع الخدمات، ...)؛ فنجاح هذا التناسق القطاعي يشكل بحد ذاته صمام أمان لضمان نجاح الخطط السياحية و بالتالي يضمن جانبا من جوانب الأمن السياحي[26].

وببروز السياحة في العصر الحالي كظاهرة حضارية شاملة لكل الابعاد الإنسانية (السلوكية، الثقافية، الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، السياسية، ...)، فقد ترتب عن ذلك اعتماد و تبني التخطيط الاستراتيجي السياحي كأسلوب علمي يتناول بالدراسة والتحليل والتفسير وحتى التقييم والتقويم لجميع الأنشطة السياحية و يعمل على تطويرها وكذا استشراف آفاقها المستقبلية (سواء الأهداف البعيدة المدى أو حتى المخاطر والأزمات المحتمل وقوعها)؛ بشرط أن يكون هذا المسار المخطط للتنمية السياحية منسجما ومتناغما مع مسارات التخطيط التنموي الإقليمي والقومي والذي يأخذ في الحسبان الجوانب الأمنية[27].

فالتخطيط الاستراتيجي السياحي يخضع لشروط ملزمة لكي يساهم في إنجاح مسار التنمية السياحية المستدامة، وتتمثل هذه الشروط في[28]:

- تحديد أهداف التنمية السياحية على المدى القريب و المتوسط و البعيد ؛ مع رسم خطط التنفيذ بالشراكة مع القطاع العام و الخاص.
- ترشيد عملية استغلال الموارد السياحية، والعمل على حمايتها وادارتها بطريقة تسمح بمضاعفة المنفعة الاقتصادية والاجتماعية مع تقليل التكلفة.
- إدارة العملية التمويلية لكل خطط التنمية السياحية بالتنسيق مع القطاعات الاقتصادية الأخرى .
- ترشيد عملية اتخاذ القرار وحسن استخدامها و تطبيقها خاصة فيما يخص إدارة المواقع السياحية

وعليه؛ التخطيط الاستراتيجي السياحي يشكل أداة فعالة للارتقاء بالأمن السياحي وبالتالي ضمان مسارا تنمويا سياحيا مستداما وآمنا، وارتباط الامن السياحي بالتخطيط الاستراتيجي السياحي يتجلى من خلال[29]:

- السياحة تحتاج الى تخطيط لإنشاء البني التحتية، والتخطيط يرتكز على خاصية التنبؤ؛ وهذا الأخير لا يمكن تفعيله إلا في بيئة آمنة ومستقرة (سياسيا، اجتماعيا، اقتصاديا).
- مخرجات التخطيط عبارة عن برامج و مشاريع وخطط جاهزة للتنفيذ ؛ و عملية التنفيذ لا يمكن إنجازها إلا في مناخ آمن ومستقر (سياسيا، اجتماعيا ، اقتصاديا).

- صناعة السياحة تفرض على الدولة المضيفة تلبية جميع احتياجات السائح طوال فترة اقامته؛ والامن جزء هام من هذه الاحتياجات؛ مع التنويه الى أن عملية ضبط هذه الاحتياجات يحتاج الى التخطيط الاستراتيجي كأسلوب علمي لإنجازها.

وعلى ضوء ما سبق؛ نشير أن منظمة السياحة العالمية أقرت قواعدا خاصة بأمن السائح سنة 1994 ؛ تعتبر بمثابة مبادئ توجيهية يمكن اسقاطها على مفهوم الأمن السياحي، حيث وضحت مجالات المخاطر الواجب حماية السائح منها و التي إن نجحت الدول في استبعادها فقد تحقق شرط الامن السياحي؛ وهذه المجالات[30]:

البيئة المؤسساتية الإنسانية: توفير بيئة مستقرة خالية من العنف المادي (جرائم السرقة، الخطف، ...) والعنف المعنوي (شتم، سب، عنصرية، ....)، والذي قد يمارس ضد السائح، وذلك من خلال تعزيز الامن وتوفير الحماية .

علاقة السياحة ببقية القطاعات: تتقاطع خطط التنمية السياحية مع قطاعات اقتصادية أخرى (كما رأينا) ؛ فنجاح عملية التنسيق بحد ذاتها يشكل تحقيقا و ضمانا للأمن السياحي.

المخاطر الطبيعية والبيئية للمقصد السياحي: على السلطات تقديم تعليمات و معلومات عن طريق الدعاية ومكاتب الاعلام وبكل السبل الإعلامية المتاحة (حتى الافتراضية)، لإبراز خصوصية مناطق المقصد السياحي، سواء الخصوصية الطبيعية من ناحية طبيعة الجيولوجية (المناخ ، التضاريس، وجود حيوانات مفترسة، بؤرة أمراض وأوبئة معينة،...).

السائح بحد ذاته: جهل السائح بثقافة و عادات و تقاليد سكان المقصد السياحي؛ قد يؤدي به الى ممارسات غير مناسبة للمنطقة المضيفة (كالظهور بلباس بحر غير لائق، شرب الكحول علنا، التجوال بالشوارع بتبان قصير جدا،...) ، هذه الممارسات قد تسبب للسائح مشاكل في مجال سلامته وأمنه.

علاقة الأمن السياحي بالسياحة المستدامة:

يشكل موضوع الامن الأساس الجوهري لكافة النشاطات الإنسانية عامة ؛ فبدون الأمن لا يوجد تنمية؛ والسياحة بحاجة للأمن أكثر من غيرها من الأنشطة الإنسانية الأخرى؛ فالأمن السياحي يعني توفير الأمن لكل من السائح كفاعل (Sujet) وصناعة السياحة كموضوع (Objet)؛ وبالتالي العلاقة بين السياحة والامن علاقة طردية متلازمة ومترابطة عضويا ، فالأمن يوفر فرصة كبيرة للنهوض بالسياحة وازدهارها بمنظور مستدام؛ والعكس صحيح ؛ بمعنى غياب الأمن يعمل على اضعاف القطاع

السياحي بل حتى نسفه ؛ فصناعة السياحة مثل رأسمال، تتميز بالجبن، باعتبار الفاعـل الرئيس لموضـوع السياحة وهو السائح لا يمكنه المغامرة بالتنقل لمـقاصد سياحية غير آمـنة[31].

تجربة الجزائر في مجال توفير الأمن السياحي:

تملك الجزائر مؤهلات سياحية هائلة ومتنوعة، تخول لها احتضان مختلف أنماط السياحة وأنشطتها؛ مما يؤهلها لأن تكون وجهة سياحية رائدة إقليميا على الأقل؛ مما يشكل فرصة بديلا اقتصاديا متاحا أرادت الجزائر استغلاله تحت ضغط تراجع مداخيل الاقتصاديات الريعية (المحروقات) في العالم خاصة بعد صعود اتجاهات اقتصاديات المعرفة والنانو تكنولوجي. ورغم مرور الجزائر بمرحلة ما يسمي بالعشرية السوداء في تسعينات القرن الماضي من اضطرابات سياسية واجتماعية و اقتصادية؛ مما جعل مسار التنمية في البلد يتعطل ويتباطئ الشيء الذي انعكس سلبا على قطاع السياحة[32]، لكن رغم ذلك بدلت الجزائر جهودا و أبانت عن إرادة سياسية لتطوير القطاع السياحي تشريعيا وهيكليا؛ فأصدرت عدة قوانين تثمن مسارات التنمية السياحية المستدامة ؛ بدءا بإصدار ميثاق السياحة المستدامة سنة 1995، و توالت بعدها القوانين التي تثمن خطط و برامج التنمية السياحية المستدامة ؛ فـتم اصدار القوانين التالية[33]:

- قانون 01/03 المؤرخ في 17 فيفري 2003 و المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة : يهدف هذا القانون الى ترقية الشراكة في مجال الاستثمار السياحي بين القطاع العام و القطاع الخاص (سواء الشريك المحلي أو الأجنبي)؛ بهدف السعي لضمان حصة الجزائر في سوق السياحة العالمية ، و يتم ذلك من خلال:
  - تنويع المنتج السياحي .
  - تحسين جودة المنتج السياحي .

مع الاخذ في الحسبان البعد الايكولوجي للمحافظة على المقدرات السياحية للبلاد وحمايتها و تأمينها بيئيا لضمان استدامتها والمحافظة على فعاليتها السياحية.

- قانون 02/03 المؤرخ في 17 فيفري 2003 و المتعلق باستغلال الشواطئ لأهداف سياحية : بمعنى العمل على تثمين وحماية شواطئ البلاد في اطار المنظور البيئي المستدام؛ مما يعكس أحد جوانب الامن السياحي من ناحية المحافظة وحماية البيئة.

- قانون 03/03 المؤرخ في 17 فيفري 2003 و المتعلق بمناطق التوسع السياحي و المواقع السياحية : الهدف الأساسي يتمثل في حماية مواقع التوسع السياحي من السطو و التشويه .

وأردفت الجزائر إصلاحها التشريعي لقطاعها السياحي، بإصلاح مؤسساتي يتمثل أساسا في انشاء الوكالة الوطنية للتنمية السياحية (ANDT) بمقتضى المرسوم التنفيذي 98/70 و التي نظمها المشرع الجزائري بمقتضى المرسوم التنفيذي 282/01 المؤرخ في 24 سبتمبر ،2001 والمتعلق بتحديد صلاحيات الوكالة و تنظيمها و سيرها؛ حيث تشتمل الوكالة على مقر مركزي وهياكل غير مركزية عبر معظم ولايات الوطن ؛ و ذلك بهدف إضفاء طابع التسيير اللامركزي لملف الاستثمار السياحي لمحاربة الفساد الإداري و تسريع وتيرة التنمية السياحية لجدب المستثمرين السياحيين؛ وهنا تتجلى صورة أخرى للأمن السياحي[34].

علما أن الوكالة تعمل ضمن رؤيـة استراتيجية رسمتها الدولة الجزائرية بهدف النهوض بالسياحة بمنظور مستدام لغاية آفاق 2030، بحيث اعتمدت الجزائر على فكر التخطيط الاستراتيجي لتصميم هاته الرؤية السياحية والتي حملت عنوان " المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030" ، يعتبر المخطط المرجع الأساسي للسياسة السياحية في الجزائر؛ ومن خلاله يتبين لكل الفاعلين والشركاء وكل مناطق الوطن عن المشروع السياحي الوطني لآفاق 2030. هذا المخطط هو جزء من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم لآفاق 2030 والذي يكرس ثلاثة مبادئ أساسية في كل مخططاته؛ بما فيها مخطط السياحة، المبادئ الثلاثة هي : العدالة الاجتماعية – الأداء الاقتصادي – الدعم الايكولوجي.

المخطط يتضمن رؤية الجزائر للسياحة المستدامة لغاية سنة 2030؛ و هي رؤية شاملة تتضمن ضمانات أمنية للنشاط السياحي على كل المستويات (التنظيم و الإدارة ، الاستثمار ، السائح ، المنشآت السياحية ،...).

يهدف المخطط على المدى البعيد (2030) إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها[35]:

- تحسين التوازنات الكلية من شغل؛ نمو؛ الميزان التجاري و المالي؛ معدل الاستثمار؛..
- المساعدة على الانفتاح وطنيا و دوليا .
- احداث التوازن بين البيئة و السياحة.

- توسيع الأثر الايجابي للاستثمار السياحي على القطاعات الأخرى (صناعة تقليدية، النقل، الشغل..)
- تحسين صورة الجزائر بصفة مستمرة.
- تثمين التراث و الثقافة المحلية الوطنية.

يرتكز المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية على خمسة حركيات لتفعيل السياحة المستدامة في الجزائر وهي[36]:

تثمين و تحسين صورة الجزائر : القصد هو اعطاء وجه مشرق وجاذب لوجهة الجزائر سياحيا (خاصة بعد تشوه هاته الصورة دوليا في فترة العشرية السوداء بتسعينات القرن الماضي)، وهذا من خلال ابتكار منتوجا سياحيا يحمل ختما جزائريا . ويتم تحقيق ذلك عبر ثلاثة مرتكزات وهي:

استراتيجية تسويق تستند بالأساس على دراسة السوق السياحية الوطنية والاقليمية وحتى الدولية، تحديد الأسواق السياحية ذات الأولوية ، تحديد الاستراتيجيات التجارية.

- تنفيذ مخطط ميداني للأعمال استنادا لتحديد الأهداف تدريجيا مع اعداد أدوات الاتصال وتوسيع شهرة وجهة الجزائر.
- وضع جهاز رصد و حراسة ؛ بإعادة الاعتبار لوجهة الجزائر السياحية و جعلها ذات قيمة تنافسية (على الأقل اقليميا و قاريا) بفضل استراتيجية التسويق السياحي.

تطوير الأقطاب السياحية للامتياز[37]:

القطب السياحي المميز هو تركيبة من القرى السياحية للامتياز في منطقة ما من الوطن؛ مجهزة بكل مستلزمات الاقامة والترفيه والتسلية والنشاطات السياحية. القطب السياحي يركز على موضوع رئيسي واحد (سياحة حموية، سياحة علاجية، سياحة شاطئية، سياحة بيئية، ...).

مخطط الجودة السياحية : يكرس المخطط لترقية المنتوج السياحي الجزائري، و جعله علامة مسجلة ذات قيمة تنافسية وذلك بالاعتماد على برامج التكوين و التأهيل و كذا من الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة لترقية قطاع السياحة بصفة مستدامة[38].

الشراكة بين القطاع العام و الخاص:

تعد هاته الشراكة آلية محورية لبعث القطاع السياحي . فشركاء القطاع العام (الحكومة والجماعات المحلية) تضمن خدمات تهيئة الاقليم ووضع البنى التحتية الكبرى (مطارات، موانئ، طرق،

جسور،...) والسهر على توفير آليات الضبط الاجتماعي (أمن الأشخاص والممتلكات) وكذا توفير الاطار التشريعي و التنظيمي للقطاع مع ضمان وضع منظومة ضريبية تحفيزية للخواص من أجل ضمان الاستثمارات و الاستغلال السياحي و تسويق الخدمات السياحية.[39]

تنفيذ مخطط عملياتي للتمويل :

السياحة صناعة توصف بالثقيلة ذات مدخول ربحي بطيء ، و تطور السياحة مرتبط بشروط من أمــن، عدد كاف من الهياكل و الفنادق ، المناخ الاقتصادي الملائم و المحفز للاستثمار السياحي وكذا توفر شروط التمويل.

الهدف من مخطط التمويل هو[40]:

- تشجيع و حماية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المستثمرة في قطاع السياحة.
- استقطاب كبار المستثمرين في قطاع السياحة وطنيا و دوليا .
- ضبط منظومة ضريبية محفزة للاستثمار السياحي.
- تيسير القروض البنكية الموجهة للمشاريع الاستثمارية السياحية.

مما سبق نستخلص ما يلي :

الأمن السياحي متعدد الأوجه و متشعب ؛ و الجزائر حاولت إرساء ضمانات قانونية و هيكلية لتوفيره منها :

- ضمانات قانونية لحماية المقاصد و العقارات السياحية .
- ضمانات قانونية للمستثمرين السياحيين (المحليين و الأجانب) .
- ضمانات قانونية لحماية السائح و ضمان حقوقه و كذا السهر على ضمان راحته و أمنه.

إضافة لما سبق؛ يمكن الإشارة لجهود قوات الشرطة و الدرك الوطني في تأمين السواح و الوفود السياحية وضمان أمن اقامتهم وسلامتهم وكذا ضمان حماية المقاصد السياحية؛ في انتظار انشاء تخصص الشرطة السياحية (على غرار دول عربية كالأردن و مصر).

خاتمة – نتائج و توصيات- :

خلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن الأمن السياحي هو الركيزة الأساسية للعملية السياحية ومن أهم عناصرها؛ حيث لا تقوم السياحة دون توفر شرط الامن والاستقرار . في الوقت الراهن أبانت

الجزائر عن رغبتها في دعم قطاعها السياحي لأجل تنويع اقتصادها الريعي؛ لذلك فهي تبدل جهودا لتوفير مرتكزات الأمن السياحي وعليه؛ فالدراسة توصي بمايلي :

- ✓ تأهيل العاملين في القطاع السياحي (موظفي الفنادق، المرشدين السياحيين، أصحاب المطاعم السياحية،....) في مجال الثقافة الأمنية.
- ✓ انشاء شرطة السياحة لتدعيم الشركاء في مجال تسيير ملف الامن السياحي.
- ✓ ضرورة تزويد كل المنافذ السياحية (مطارات، موانئ، معابر برية) بأحدث الوسائل والأجهزة التكنولوجية بما يكفل اجراء عمليات المراقبة والتفتيش للسياح بطريقة سريعة، دقيقة ومريحة.
- ✓ رفع درجة تأمين المنشآت السياحية (فنادق، منتزهات ، منتجعات، قرى سياحية، ....) بما يضمن سلامة المقصد السياحي والسائح .
- ✓ تأمين المقاصد السياحية الأثرية خاصة ضد المخاطر الطبيعية كالزلازل و الفيضانات والحرائق،...
- ✓ رقمنة المنظومة الإدارية السياحية المكلفة بالمعاملات السياحية (كملف التأشيرة)؛ تمهيدا لبناء قاعدة بيانات خاصة بالمعلومة السياحية (تتضمن كل ما يحتاجه السائح من معلومات عن البلاد و امكانياتها السياحية وكل متطلبات السياحة).
- ✓ ترقية الدور الإعلامي في مجال الامن السياحي؛ وحثه على لعب دورا متقدما فيما يخص إشاعة المعلومة الأمنية السياحية، والتحلي بالحكمة و عدم التهويل في حال حدوث خلل أمني.
- ✓ تكثيف الحملات التوعوية والتحسيسية لدى المواطن، وخاصة مواطني المقاصد السياحية لنشر الثقافة السياحية لضمان سلامة وأمن تلك المقاصد ومرتاديها من السواح خاصة.
- ✓ تطوير البنى التحتية للمقاصد السياحية بما يضمن ويخدم أهداف وتوجهات الامن السياحي.
- ✓ ترقية التعاون والشراكة العلمية مع الجامعات والمؤسسات المتخصصة في الدراسات الأمنية لإجراء دراسات وأبحاث في مجال الامن السياحي.
- ✓ تفعيل دور المجلس الوطني للسياحة كمؤسسة مشرفة على النشاط السياحي برمته.

الهوامش والإحالات:

[1] - جلاد، أحمد (1998) ، **التخطيط السياحي و البيئي بين النظرية و التطبيق**, ط1، القاهرة ، عالم الكتاب, ص 108.

[2] - وزارة الاقتصاد ، (2018) الامارات العربية المتحدة ، **دليل المفاهيم و التعريفات السياحية المتعارف عليها** ، الإصدار الخامس، ص5.

[3] - درويش، ريان، (1996), **الاستثمارات السياحية في الأردن ,** رسالة ماجستير , كلية العلوم الاقتصادية , جامعة الجزائر3 , , ص11

[4] - بخاري، عبلة عبد الحميد، (2012) ، **اقتصاديات السياحة** ، لبنان ، مكتبة الدار العربية للكتاب ، ص 12

[5] - بخاري، عبلة عبد الحميد ، **مرجع نفسه** ، ص ص 11_12

[6] - منظمة السياحة العالمية ، **تقرير اجتماع اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة**، نيويورك ، في 22 فيفري 1993 ، ص 15

[7] - **قرار الأمم المتحدة** , الصادر عن اجتماع المجلس الاقتصادي , روما ,سنة 1963

[8] - **المرجع نفسه.**

[9] - بخاري، عبلة .عبد الحميد ، **مرجع سابق** ، ص 14.

[10] - مسعودي، نعيمة, (2007)، **التنمية المستدامة واستراتيجية تطبيقها في الجزائر,** مذكرة ماجستير , العلوم الاقتصادية , جامعة تيبازة , ص 104.

[11] - برنامج الأمم المتحدة الانمائي , **www.pnud.org/bh.**

[12] - عبد اللّه، محمد فريد ، (2006)، **التخطيط السياحي و آفاق السياحة المستدامة**، ط 1، بيروت، **دار المواسم** ، ص 217

[13] - عراقي، محمد ابراهيم, **التنمية السياحية المستدامة في مصر ,** المعهد العالي للسياحة , مصر، الاسكندرية ، بدون سنة نشر, ص 04.

[14] - المرجع نفسه ، ص 04.

[15] - مضلوم ، محمد جمال، (2014)، الامن غير التقليدي، ط 1 ، الاردن، دار حامد للنشر و التوزيع، ص 15

[16] - المرجع نفسه ، ص ص 15 – 20

[17] - بن جديد، سلوى، (2016) ، **"من التدخل الإنساني الى المسؤولية الحمائية"** ، المجلة الامن و التنمية ، العدد الخامس ، جوان ، ص 167 .

[18] - بن عيسى، محسن العجمي، (2014)، الامن و التنمية ، ط1 ، الاردن، دار حامد للنشر و التوزيع، ص 77

[19] - الجحني علي بن فايز وآخرون ، الامن السياحي، ط1 ، مطبعة جامعة نايف للعلوم الأمنية ، 2004 ، ص 83

[20] - المرجع نفسه، ص 85

[21] - الجحني، علي بن فايز وآخرون ، مرجع سابق ، ص ص 88-90

[22] - محمد فريد، عبد اللّه وآخرون , **مرجع سابق**،ص 22

[23] - الصيرفي، محمد, (2007)، **التخطيط السياحي**، ط1, القاهرة، الفكر الجامعي, ص 87

[24] - **المرجع نفسه** , ص 88.

[25] - الرحبي، سمر رفقي, (2017)، **الادارة السياحية الحديثة** , ط1 , عمان الاكاديميون للنشر و التوزيع، ص 59

[26] - البكري، عبد المنعم (2004)، **التنمية السياحية** ، ط1 ، القاهرة، عالم الكتاب ، ص 109

[27] -- الروبي، نبيل (1998)، **اقتصاديات السياحة و السفر** ، جامعة الإسكندرية، مؤسسة الثقافة ، د ط ، ص ص 30-34

[28] - موفق محمود، هديل، (2012)، **ابراز دور التخطيط لتنمية سياحية مستدامة في محافظة كربلاء** ، قسم الهندسة المعمارية، بغداد، ص 8.

[29] - الجحني، علي بن فايز و آخرون ، مرجع سابق ، ص 57

[30] - كافي، مصطفى يوسف، (2016) ، **فلسفة اقتصاد السياحة و السفر**، ط1 ، عمان : الأردن، دار حامد للنشر و التوزيع، ص 244.

[31] - كافي، مصطفى يوسف، (2017) ، **إدارة الازمات السياحية** ، ط1، ألفا للوثائق ، قسنطينة ، ص ص 124-125

[32] - عمر، محمد العطا ، **الصناعة السياحية و الاقتصاد**، ندوة علمية حول: الإرهاب و السياحة، مركز الدراسات دمشق،2010/7/4، ص 11 .

[33] - عوينان، عبد القادر، (2010)، **السياحة في الجزائر: المعوقات والتحديات** ،أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة الجزائر3، ص 56.

[34] - قرحي، ياسين، (2008) ، **ضمانات الاستثمار السياحي في التشريع الجزائري**، مذكرة ماجستير،كلية الحقوق، جامعة بسكرة، ص ص 72-75.

[35] - وزارة تهيئة الاقليم والبيئة و السياحة , **المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية2025 ، جانفي 2008.**

[36] - وزارة تهيئة الاقليم والبيئة و السياحة , **المخطط الاستراتيجي للحركات الخمسة و برامج الاعمال السياحية ذات الأولوية، 2008،ص04.**

[37] - المرجع نفسه ، ص 05.

[38] - المرجع نفسه ، ص 47.

[39] - وزارة تهيئة الاقليم والبيئة والسياحة ، المرجع نفسه، ص 56.

[40] - وزارة تهيئة الاقليم والبيئة والسياحة ، المرجع نفسه، ص 57.